

دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والاساتذة الجامعيين)

د. طارق حماد المبيضين

د. أسامه عبد المنعم

جامعة الزرقاء الخاصة

الملخص

تمتاز بيئة الأعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، وان الانهيارات المالية المفاجئة وعدم التزام بمعايير الأخلاق وقواعد السلوك المهني كان لها أثراً مباشراً في أضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين خاصة وان البعض اتهم مهنة المحاسبة بأنها من أسباب نشوء الأزمات، نتيجة التلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح، ونتيجة هذه الأزمات أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير .

لذا يهدف البحث إلى معرفة أسباب الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة ومفهوم المحاسبة الإبداعية واهم أساليب المحاسبة الإبداعية، وتتمثل مشكلة البحث بان إتباع أساليب وفنون إبداعية تؤدي إلى تجميل البيانات المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية مما أدى إلى عدم الموثوقية بتلك البيانات من قبل الجهات المستفيدة سواء إن كانت داخلية أم خارجية مما أدى إلى نشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث إن أكثر الأساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمحور في بند المدينون بهدف إخفاء أي ديون متعثرة أو معدومة للوصول إلى نتيجة تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وان أكثر الأساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة الدخل) وتتمحور في نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة .

Abstract

Advantage of the business environment continued development in various financial transactions which gave it high levels of challenge and complexity, and

financial collapses sudden lack of commitment to standards of ethics and rules of professional conduct had a direct impact on the weakening confidence in accounting and accountants in particular, and some interested in the accounting profession as one of the causes of the crisis as a result of manipulation of accounting data of the company taking advantage of some processors and accounting policies which appear accounting data without the form of real and true, and as a result of these crises, the concept of accounting creative focus and attention by accountants and auditors are large, so the research aims to find out the causes of financial crises and its impact on the accounting profession accounting concept creative and the most important methods of accounting creativity, problem is the paper that the methods, art creative claim to beautify the financial statements and presenting them without their true form, which led to the unreliability of such data by the beneficiaries, whether that was an internal or external, which led to the emergence of financial crises in various parts of the world. One of the main findings of the research show that most methods used in the manipulation of the balance sheet centered under debtors in order to conceal any bad debts or no access to the result of the devaluation of the provision for doubtful debts, and that its more styles Accounting creativity that lead to the emergence of financial crises and the loss of reliability of data and financial information (in the income statement) and centered in the transfer of current expenses to accounting periods earlier or late

مقدمه :

يدور البحث حول مخاطر استخدام ما يعرف بالمحاسبة الابداعية لما لها من اثر على تجميل البيانات المالية وظهورها بغير حقيقتها الواقعية، مما كان سببا في نشوء الازمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات بلدان العالم النامي والمتقدم على السواء. فاستخدام المحاسبة الابداعية بأساليبها المتعارف عليها يؤدي الى افتقار الموثوقية في البيانات المالية مما يكون له تأثير بالغ على تقييم وقرار المستخدم الداخلي والخارجي للشركات والمنظمات المستثمر فيها.

مشكلة البحث: بسبب الظروف الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية أدت هذه بشكل وبأخر الى قيام ادارات الشركات والمنظمات بإتباع اساليب وفنون ابداعية تتمثل بتجميل البيانات المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية مما أدى الى عدم الموثوقية بتلك البيانات من قبل الجهات المستفيدة سواء ان كانت داخلية ام خارجية مما أدى إلى نشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم. لذلك فأن البحث يثير التساؤلات التالية:
التساؤل الأول "هل أدى استخدام الساليب المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل الى ظهور الازمة المالية"

التساؤل الثاني هل ادى استخدام اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي الى ظهور الازمة المالية"

التساؤل الثالث " هل ادى استخدام اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية الى ظهور الازمة المالية"

التساؤل الرابع " هل توجد علاقة ما بين الازمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع اساليب المحاسبة الابداعية من قبل ادارات الشركات والمنظمات.

التساؤل الخامس" هل توجد فروقات ما بين اجابات افراد العينة فيما يتعلق بتأثير اساليب المحاسبة الابداعية في ظهور الازمة المالية".

فرضيات البحث: يستند البحث الى فرضيات مفادها:

الفرضية الاولى"توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الازمة المالية"

الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وظهور الازمة المالية"

الفرضية الثالثة " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الازمة المالية"

الفرضية الرابعة " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الازمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع اساليب المحاسبة الابداعية من قبل ادارات الشركات والمنظمات.

فرضية البحث" توجد فروقات ذات دلالات احصائية بين اجابات افراد العينة (الاكاديميين والمدققين) فيما يتعلق بتأثير اساليب المحاسبة الابداعية في ظهور الازمة المالية".

الدراسات السابقة

دراسة (مطر والحلبي ، 2009 ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية) : هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وآثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها إلى إن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معدو هذه البيانات، وأيضاً تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية .

ومن أهم التوصيات الخاصة بهذا الدراسة أن يولي المدققين الخارجيين عن تنفيذ عملية تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي، للتعرف على كافة ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها.

دراسة (الخشاوي والدوسري ، 2008 ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها) :هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف إلى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، ثم بينت الدراسة أيضاً دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية . ثم بينت أهمية دور المدقق الخارجي في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

وكانت من أهم نتائج الدراسة وجود العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة، كذلك إن للمدقق الخارجي دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج

دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والاساتذه الجامعيين)

المحاسبة الإبداعية. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والإفصاح الأمر الذي يساعد في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مع سرعة صدور القوانين والتشريعات اللازمة، التي تكشف عم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها.

دراسة (صيام، 2009، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان .

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها هناك تأثير واضح وصريح للحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، فضلا عن وجود خبرات كافية وعالية لدى المديرين العاملين في الشركات المالية الأردنية في معرفة أهمية الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية .

ومن أهم التوصيات الخاصة بالدراسة ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي الذي يناط به الالتزام بالقوانين المعمول بها، مع إلزام أصحاب المصالح بضرورة إيجاد آلية لاستقلالية المدقق الداخلي لما له من نفع اقتصادي ليعود عليها، مع إتباع الحاكمية الرشيدة بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الإفصاح وتعزيز الثقة بالسوق المالي من خلال ضوابط فعالة تضمن حماية المستثمرين ولا سيما صغارهم من خلال تجديد الرقابة .

دراسة (البصري، 2009، مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر دور مدققي الحسابات في الأزمة المالية العالمية ومحاولة إثارة بعض النقاط الهامة في آلية عملهم في كيفية مواجهة تداعيات تلك الأزمة، مع بيان أهمية تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التصدي إلى آثار تلك الأزمة على سير واستمرارية المنشآت الاقتصادية الخاصة بهم .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها إن الانهيار الاقتصادي العالمي لم يكن بفعل المدققين بل بسبب خلل في جوهر النظام الرأسمالي الحديث وبسبب تماذي مدراء الشركات الاستثمارية العالمية، ولكن المدققين الخارجيين ليسوا بمنأى عن المسؤولية في فهم إما يعلمون بما يحدث ولم يبادروا إلى الإبلاغ ، وإما لم تسعفهم مهنتهم في ملاحظة ما يحدث ومراقبته بشكل مهني سليم. مع وجود ثغرات كبيرة في آلية عمل مكاتب التدقيق من حيث المساحة الرحبة التي تتمتع بها في كيفية إعداد القوائم المالية والتدقيق عليها وذلك لمرونة بعض المعايير المحاسبية والخاصة بالمراجعة مع انعدام صفة الإلزام لتلك المعايير. أما أهم التوصيات الخاصة بهذه الدراسة فهي ضرورة وضع ضوابط لعمل المراجعين الخارجيين، مع التشديد على ميثاق الأخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة، والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية، تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخارجيين ، مع ضرورة العمل بنظام الحوكمة والتي من شأنها ان تحد من استقلالية أعضاء الشركات المالية في القرار حول المؤسسة وتشديد الرقابة على الشركات المعنية

- دراسة رابن (Rabin, 2004) بعنوان:

Determinates of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية، والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في بريطانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم، وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت كذلك إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، تتمثل العوامل الداخلية منها بنتائج مالية غير متوقعة، والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية وضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري المستخدم، فيما إذا كان هناك تركيز للصلاحيات بأيدي أفراد محددين أم لا، أما العوامل الخارجية فتتمثل في تركيبة ملكية المنشأة (ملكية فردية أم مؤسسية).

- دراسة (Amat and Gowthorpw, 2004) بعنوان

Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودرجتها في إطار الاعتبارات الأخلاقية، وقدمت الدراسة العديد من التعريفات لهذا النوع من الممارسات،

دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزيمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والاساتذه الجامعيين)

وتوصلت الدراسة التي شملت (39) شركة أسبانية خلال الأعوام (1999-2001) أن (20%) من الشركات التي تمت دراستها مارست أساليب المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالدخل.

- دراسة (Desai et al., 2003) بعنوان:

The Reputational Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العقوبات المتعلقة بسمعة المديرين الذين يمارسون عمليات التلاعب بالحسابات في الولايات المتحدة وبخاصة المحاسبة النفعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيقاع عقوبات بالمديرين الذين يخرجون عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، وذلك بهدف حرمانهم من فرص الحصول على وظائف في المستقبل، والتشكيك في القوائم المحاسبية الصادرة عن المنشآت التي يعملون فيها.

- دراسة (Shaw, 2003)، بعنوان

Corporate Disclosure Quality, Earnings Smoothing, and Earning's Timelines

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تقديرات المحلل المالي لمستوى جودة الإفصاح والتراكمات الاختيارية (أرباح محتجزة اختياريًا) من جهة وعلاقة العائد مع الدخل من جهة أخرى.

وأشارت النتائج إلى أن منشآت الأعمال التي لديها مستوى عالٍ من جودة الإفصاح تستخدم التراكمات الاختيارية (أرباح محتجزة اختياريًا) بهدف التدخل لمعالجة دخولها بشكل نفعي، أكثر من المنشآت ذات المستوى المتدني من جودة الإفصاح، وبالتالي فإن المستوى العالي من جودة الإفصاح يمكن أن يرافق زيادة في معالجة الدخل أو التلاعب بها.

- دراسة (Oliveras and Amat, 2003)، بعنوان:

Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain

هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الجوانب والأدلة على الممارسات المحاسبية الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة Intangibles في أسبانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم والتقارير المالية تصبح ذات صلة بواقع المنشأة وذلك بسبب زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها، كذلك أشارت

نتائج الدراسة إلى أن هذا النوع من الأصول يحمل أهمية كبيرة ويحتل مكانة استراتيجية في عمليات تقييم أداء المنشآت.

منهجية البحث : لقد تم الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر التالية:

1 - المصادر الأولية Primary Sources

2 - المصادر الثانوية Secondary Sources

المصادر الأولية Primary Sources: لقد تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانة تم إعدادها وتوزيعها على مجموعته من مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين التي شكلت عينة هذه الدراسة ومن ثم جمعها وتحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة .

المصادر الثانوية Secondary Sources : لقد تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها .

محددات البحث

1- اقتصر البحث فقط على آراء مدققي الحسابات اللذين لهم باع كبير في مجال العمل على المستوى الدولي والإقليمي.

2- اقتصر البحث كذلك على آراء الأساتذة الجامعيين ممن لهم خبره في مجال المحاسبة والتدقيق وممن يحملون لقب أستاذ دكتور.

الجانب النظري

مفهوم الأزمة:

لقد عرف الباحثون الأزمة بعدة تعريفات منها (الحملاوي، 1993، ص19) (الرازم، 1995، ص19) (علوش، 2008، ص1) "خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام ويهدد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النظام" حدث أو تراكم لمجموعة أحداث أو موقف مفاجئ غير متوقع حدوثها يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات أو جزء منها على البقاء "

الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول . والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنقد أو للعملات الأجنبية مثلاً)

خصائص الأزمة :

من التعاريف اعلاه يمكن استنتاج الخصائص الآتية اللازمة

- 1 - **المفاجأة:** تسبب الأزمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها
- 2 - إن التصاعد المفاجئ للأزمة، يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة لحلها في ظل ظرف متوتر وندرة في توفر المعلومات.
- 3 - **نقص المعلومات :** حيث لا يُعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ؟ ولا يُعرف حجم الأزمة ، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف ؟ بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة.
- 4 - **تصاعد الأحداث :** إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة ، وعلى صاحب القرار أيضا ، فالجسر لا يسقط إلا والناس عليه .
- 5 - **فقدان السيطرة:** إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.
- 6 - **حالة الذعر :** حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
- 7 - **غياب الحل الجذري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد بتدمير سمعة المؤسسة أو الشركة في غمضة عين ، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً.
- 8 - **تستدعي مواجهة الأزمة حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة، بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشترك بين كافة الأطراف، ضمن منهجية عمل الفريق الموحد**

مراحل الأزمات:

إن التحليل المتفحص لمراحل الأزمات يدل على أنها تمر غالباً في المراحل الآتية (العمرى، 2008، ص10):

1. **مرحلة الإنذار:** تظهر فيها نذر أو دلائل قرب وقوع الأزمة وهذه المرحلة مصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل سوى 5% من حجم الانتباه المخصص لأي أزمة.
 2. **مرحلة الحدوث:** وتقع فيها الأزمة وتصاحبها دهشة ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم المراحل التي تبقى في الذاكرة وتصل نسبة الاهتمام بها إلى 70% من الانتباه الموجه للأزمة.
 3. **مرحلة الندم:** وتتم فيها دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها، وتمثل نسبة 15% من الانتباه الموجه للأزمة.
 4. **مرحلة الاجراءات الواقية:** وفيها تتخذ بعض الاجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وهي تمثل ما نسبته 10% من الانتباه الموجه للأزمة.
- من التحليل السابق نجد أن 95% من الانتباه يتركز خلال الأزمة وبعد حدوثها، وهذا يعني أن الجميع يهولون مرحلة الانذار فهم يركزون على ردود الفعل والاستجابة للأزمة، وهذا يناقض منطق الإدارة. إذ أن إدارة الأزمات يجب أن تبدأ من أول مراحلها، ولأن ما يحدث فعلاً هو الانتباه إلى ما نسبته 95% وإهمال 5% فإن هذا دليل على الاستجابة للأزمات وليس إدارتها إذ أن إدارتها تتطلب من المديرين الاهتمام بكل مراحلها وما تشكله من نسبة 100%. إن الهدف الحقيقي لإدارة الأزمات هو الاستعداد لها وتحجيم آثارها وليس منعها أو مقاومتها وهذا يبدأ من المرحلة الأولى للأزمة.

اسباب ظهور الازمة المالية

أوضحت تجارب الأزمات المالية التي حدثت في بعض الدول ان لازمة اسباب عديدة منها (الربيعي، 2008، ص11-12) (اليوسف، 2008، ص1)

1. تدهور البنية المالية للمؤسسات المالية في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة اصل الدين والفائدة كما حصل في الارجنتين.
2. فوضى أسواق رأس المال وزيادة المضاربات على غير أساس اقتصادي وارتفاع أسعار العقارات دون مبرر (الفقاعة العقارية) .

3. انعدم المصداقية والشفافية والوضوح في البيانات المالية وعدم الالتزام بالمعايير الدولية وبازل II من المصارف.
4. جشع المصارف والتسارع في تقديم التمويل لزيادة الربح السريع دون مراعاة قدرة المقترضين على السداد.
5. اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو ان هذا التقليد لا يقتصر على دولة معينة دون اخرى في حين ان التطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصرها على نشاط معين دون آخر كالاستثمار في الاسهم او الاستثمارات الحقيقية (الموجودات المادية) ... الخ .
6. العجز في الميزانيات العامة ، كما حصل لميزانية الارجنتين اذ كان هناك عجز ضخم في ميزانيتها ناجم عن ضعف الموارد والحاجة لإنفاق متزايد وتم تغطية العجز من المصارف الداخلية مما اضعف قدرتها المالية .
7. الاعتماد على رأس المال الأجنبي في الاستثمار دون ضوابط حاكمة لمصلحة البلد المضيف كما حصل لدول جنوب شرق آسيا اذ تم سحب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مفاجئ مما ادى الى حدوث الازمة المالية في هذه الدول وأدى الى انخفاض عملاتها الوطنية .
8. السياسة النقدية وتتولى البنوك المركزية هذه السياسة وبالتالي فأن ابرز الاجراءات التكميلية التي يمكن اتخاذها هي الادوات الكمية المتعلقة بالتأثير في حجم السيولة كالدخول الى الاسواق المفتوحة بائعة او مشتريه.
9. الزيادة في تسديد الديون العقارية وهو ما قام به المهندسون الماليون في أمريكا بإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.
10. الرهون العقارية الأقل جودة شراء عقار مقابل رهن العقار وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض رهن من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة ، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار.

د. طارق حماد المبيضين و د. أسامه عبد المنعم

11. تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأميركية اعتماداً على السمعة ودون مراعاة لمحافظ الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية .
12. عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة ومنح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الأداء الحقيقي .
13. انتشار استخدام المشتقات المالية عشرة أضعاف الناتج العالمي لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.
14. غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري .

نتائج الأزمة:

يصعب التعرف على نتائج الأزمة ومع ذلك فإن اهم نتائج الأزمة هي:

1. عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق دون مساندة من المؤسسات الحكومية.
2. انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى (1%) على الاسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر في النصف الثاني من العام لأول مرة منذ 315 سنة.
3. كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة (2.1%) خلال عام 2009م للمرة الأولى منذ عام 1981م.
4. انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى ، وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية ،وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية .
5. تراجع الإنفاق الخاص وهو ما يندرج بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك بإنفاق حكومي.
6. تعديل في المعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS.

اثر الازمة على المحاسبة

بعد انهيار "إيرون" المدوي ظهرت وبحدة مشكلة قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذلك وبعد جدل

طويل تم اعتماد المعيار رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement. لقد بنى هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة Mark to Model قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي (Nicolas,2008, p20-30) :

1. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

2. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

كان هذا يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي، اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل، لكنه ولد في غير أوانه، فقد افترض هذا المعيار أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول ولا يمكن أن تتعثر في تحديد القيم الحقيقية أو تتحول إلى مصدر للكارثة، فقد رصدت التحولات الخطيرة عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في بدايات فقاعة الأصول في الولايات المتحدة. في ذلك الوقت ونظرا لأن البنوك تحدد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفقا لسعر السوق، فإن رأسمالها كان يتضخم باستمرار كلما تضخمت أسعار الأصول في السوق ولتحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع في قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي ضخامة المركز المالي للبنك ككل وهذا كنتيجة شجعها على الإقدام بشراهة في عمليات القروض حتى أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نما رأسمالها وتعاضمت قيم أصولها.

لكن عمل القيمة العادلة والأسواق متفائلة جدا كان هو عملها أيضا عندما بدأت السحب تتلبد في سماء الإقراض. ولأن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأخير تقرر أن يتم تقييم الأصول التي ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة فإن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في

التدرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة بالتالي قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى. لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، وهذه الانهيارات دفعت الهيئات التنفيذية والتشريعية والعديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، لأن تطبيقها الآن لا يعكس القيم الحقيقية لهذه الأصول المالية ، بالإضافة لزيادة فزع الأسواق والمستثمرين كلما حصل شطب جديد لأصول جديدة ، مما يؤدي إلى انهيارات أخرى متتالية. ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا خاصا بمشروع إعادة النظر في المعيار وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من SEC أن تعلق العمل بطريقة . Mark to Market محاسبيا يبدو هذا تدهورا حقيقيا ويعيد المهنة عقدا كاملا من الزمن إلى الوراء، فهل كان المعيار جلادا أم ضحية؟ (SASF No. 157)

إن المعيار الأمريكي رقم (157) والمعيار الدولي رقم (39) يعالجان قياس الأصول والالتزامات المالية ، ويعالجان تطبيق القيمة العادلة في الأوضاع الاقتصادية الطبيعية والمتأزمة ، حيث تم الإشارة بشكل واضح إلى معالجة انهيار وتدني قيم السندات بأن يكون اثبات التدني بالإفصاح عن الخسائر في قائمة الدخل الشامل، على أن تلغى هذه الخسائر في حال ارتفاع قيم هذه السندات مرة أخرى أي بانتهاء أسباب التدني. أما في حالة أسواق الأسهم فإذا تعذر الاعتماد على مؤشر الأسهم في قياس الأسعار ، يتم اتخاذ الإجراء البديل وهو الاعتماد على نماذج خصم التدفقات النقدية وهذه النماذج الكمية يمكن تطبيقها لقياس قيم السندات أيضاً. لقد وصلت المعايير من النضج لتعالج عمليات القياس في جميع الأوضاع الاقتصادية ، ولكن تدخل هذه الهيئات وإن كان لها الصلاحية لوقف هذا التطبيق ، فإنه يحمل خداع للمستثمرين ومستخدمي البيانات المالية ، حيث تقوم الفكرة على استخدام آخر تقييم لهذه السندات قبل الانهيار والتوقف عنده على أن يعاد تشغيل مفتاح التقييم مرة أخرى عندما تنتعش قيم هذه السندات بافترض نجاح خطة الانقاذ المالي على المدى القصير جداً، إن أسباب المشكلة المالية الحالية ليس تطبيق القيمة العادلة في البيانات المالية ، وإنما يكمن في الإفراط المخيف في الائتمان دون مسؤولية أو رقابة كافيته ، تضخم الأصول المالية وغير المالية من خلال المضاربات الجشعة ، واستخدام ادوات الهندسة

المالية الحديثة أو ما يعرف بالمشتقات المالية ، كالخيارات والمستقبلات والعقود الآجلة بشكل مفرط و غير مسؤول لأغراض المضاربة أكثر منها لأغراض التحوط.

كل هذه العوامل بالإضافة لعوامل أخرى أدت لهذه الانهيارات المتتالية ، الانكشاف المالي التي انفجرت فقاعتها في سبتمبر الحالي رغم أن نواقيس هذا الخطر قد بدأت تدق عندما انهارت بورصة ناسداك قبل ثمانية أعوام وتبعها انهيارات أخرى منها شركة انرون والتي تبعها سن مجلس الشيوخ الأمريكي لقانون Sarbanes Oxley وقواعد حوكمة الشركات التي أتبعَت عالمياً ، اللواتي أثبتت وللأسف أنها لم تكن فاعلة كفاية ، لقصورها في تغطية جوانب رقابية وتطبيقية عديدة ، مروراً بخسارة بنك Societe Generale العالمي لحوالي (7) مليارات دولار أمريكي في مضاربات أسواق المشتقات المالية وبكبسة زر ، إن شطب قيمة هذه السندات مضمونة الرهن من ميزانيات الصناديق الاستثمارية والبنوك لا يعني أنها لا تعكس واقعها الحقيقي بل على العكس يجب قياس قيمتها الآن وتسجيل الخسائر كاملة وعند نجاح خطة الإنقاذ وما سيتبعها من خطط انقاذ وإنعاش أخرى ، عندها تصبح لها قيمة فإن المعايير تسمح بإلغاء الخسائر السابقة وإظهارها في قائمة الدخل مرة أخرى، وهذا ولد ما يعرف بمفهوم المحاسبة الإبداعية التي ساهمت الأزمة المالية على زيادة ظهورها وإتباعها من قبل الشركات لإظهار حساباتها بغير صورتها الحقيقية. (السويطي، 2005، صص 27-28)

مفهوم المحاسبة الإبداعية

تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب، الغش، الخداع، التحريف أو سوء العرض. ويرى Smith ان الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس

ما تستطيع فعله! لهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

مما سبق نستج أن المحاسبة الإبداعية هي وسيلة ممكن استخدامها للتلاعب في العناصر الخاصة بالقوائم المالية، ولوصف حالات إظهار الدخل، الموجودات، والالتزامات لمنشآت الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، الأمر الذي قاد إلى حدوث العديد من الانهيارات والفضائح المالية في العديد من المنشآت الاقتصادية الكبرى مثل إنرون Enron ، ووردلكوم Worldcom ، وهاركن Harkin ، وميريل انديكوا Merill Endico وغيرها. وخلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة وقدموا خلال دراستهم وتحليلهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات فعرّفها (Oliveras & Amat, 2003,p7) بأنها العملية التي يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات منشآت الاعمال . وبنفس الاتجاه يرى (Mulford et al,2002,p.13) أنها الاجراءات او الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية وأي اجراء او خطوة باتجاه ادارة الارباح او تمهيد الدخل . من التعريف اعلاه يتضح ان المحاسبة الابداعية تتصف بما يلي،

1. هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة .
2. ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
3. ممارساتها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4. ممارسي المحاسبة الإبداعية، غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه .

دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية (مطروالحلبي، 2009، ص9)

1. التأثير الايجابي على سمعة الشركة في الاسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بآداءها
2. التأثير على سعر سهم الشركة في الاسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين اسعار اسهم تلك الشركات في الاسواق المالية .
3. زيادة الاقتراض من البنوك .

4. التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها .
5. تحسي الاداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس ايجابا على ادارات الشركات لإظهارها بصورة ، جميلة امام مجلس الادارة .
6. لغايات التصنيف المهني وذلك للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها في مجال العمل مستندة الى مؤشرات ومعايير مالية .

اساليب المحاسبة الإبداعية

هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية
أهما: (مطر، 2008، ص124) و (kieso, et. al., 2008, p172)

- 1) أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية ، ولذلك يمكن الشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.
- 2) استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مئمن أو مقيم معروف باتخاذها تفاقوليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .
- 3) يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية. ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميل للمساعدة
- 4) التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

ت	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية .	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس
2	تسجيل إيراد مزيف	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية .	تستطيع المنشأة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية
3	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التلاعب في أسعار السوق للاستثمارات المتدولة	تتوفر كذلك امكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف الهرب جزئيا من دفع الضرائب
4	نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة ولاحقة	عدم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لازالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسمها تجارية
5	الأخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	الذمم المدينة ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	
6	نقل الإيرادات الجارية الى فترة مالية لاحقة	تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل	
7	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا الى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة .	عدم ادراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات قصيرة الاجل .	
8		إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري .	
9		الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية	

الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .(الخشراوي

والدوسري, 2008,ص12-13)

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الامور الصعبة والمعقدة، ولهذا فان على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي هم

الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي : -

1. لجان المراجعة التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة انشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الاعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليتها عند ابداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.

2. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الامر فان لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد الغت معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها .

3. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فانه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية "بند الطوارئ" لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل ، ولهذا الامر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء "بند الطوارئ" بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.

- تفعيل خاصية "الثبات" ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معددي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الاعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الاعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة الى ان لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الاقصاد عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

4. يقضه وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية ، حيث ان المراجع الكفاء والمتمكن يقوم على تصميم اجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

5. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التنقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي ، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص .

6- تفعيل التنظيم المهني لمهنة لمحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب ان يلتزم بها المحاسب والمرجع المعتمد .

مما سبق نستنتج أن للمحاسبة الإبداعية تأثير على تجميل القوائم الماليه وإظهارها بغير صورتها الحقيقية وهذا يساهم وبلا شك بفقدان عنصر الموثوقية بقوائم الماليه من قبل المستخدمين لها ، ولكن ماهو المقصود بهذا المصطلح وماهي القيود الخاصه به هذا ما سوف توضيحه هنا: (KPMG,2007,p6-16)

الموثوقية Reliability:

وتعني الموثوقية : أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على اعدادها ، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية :

(أ) - التمثيل الصادق Representational Faithfulness: ويعني التمثيل الصادق : أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة، والتي تم عنها التعبير بالقوائم المالية، فقائمة المركز المالي تمثل بعدالة المركز المالي للمنشأة ما لها من حقوق، وما عليها من التزامات ، والفراق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية ، أما قائمة الدخل فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال الشركة وأدائها المالي ، وتعبر

قائمة التدفقات النقدية بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المنشأة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها ، وكذلك تعبر قائمة التغيرات في المركز المالي بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية في المنشأة خلال فترة مالية معينة . ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة ببند القوائم المالية والذي يؤدي بالتالي الى عدم الاعتراف بها ، وذلك يقلل من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق ، فهي من ناحية يكون عدم الاعتراف بهذه البنود متفقا مع التمثيل الصادق لعدم التأكد من تحققها وقيمتها وعدم امكانية قياسها وبالتالي فهي لا ترقى الى درجة التمثيل الصادق ، ومن ناحية أخرى فعدم عرضها أيضا لا يتفق مع التمثيل الصادق ، كون التمثيل الصادق يقضي أن يتم عرض المعلومات التي تؤثر على المركز والأداء الماليين والتدفقات النقدية حتى لو ارتبط ذلك ببعض عوامل عدم التأكد ، ويمكن تحقيق التوافق والتوازن بين الناحيتين بالإفصاح والعرض العادل لبند لا تتوفر فيها صفة التمثيل الصادق ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

(ب) - الجوهر فوق الشكل : ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني ، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

والأمثلة على ذلك كثيرة مثل : تصنيف الاستثمارات لدى المنشأة المرتبطة بنية المنشأة لاعتبارها مقتناة للمتاجرة Trading Investments أو متاحة للبيع Available for sale Investments ، فيجب أن يتطابق عرضها في الميزانية مع نية المنشأة بتصنيفها ، وكذلك الأمر بالنسبة للممتلكات المستثمرة ، أو العمليات المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة .

(ج) - الحياد Neutrality: وتعني خاصية الحياد : البعد عن التحيز Freedom from Bias وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك اذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها ، كذلك تكون المعلومات حيادية اذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها .

(د) - الحيطة والحذر Prudence: وتعني خاصية الحيطة والحذر والتي يطلق عليها أحيانا بالتحفظ Conservatism الاحتياط عند اعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة

بعدم تضخيم الأصول بأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الاعتبار ، وكذلك عدم تخفيض الالتزامات بعدم أخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الاعتبار ، وأمثلة ذلك كثيرة مثل تكوين المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة كمخصص الديون المشكوك فيها والاعتراف بالخسائر غير المحققة الناتجة عن انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المالية عن قيمتها الدفترية وكذلك الخسائر المرتبطة بالدعاوي القضائية .

ولكن من الضروري في ذات الوقت والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه العناصر لكي تكون المنشأة قد مارست القدر المعقول من الحيطة والحذر .

(و) - تكاملية المعلومات : وتعني خاصية تكاملية المعلومات : أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو الغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية ، فمثلا يجب أن يتم الإفصاح عن استثمارات الملاك ومسحوباتهم من خلال الملاحظات ، كذلك يجب أن يتم الإفصاح عن معلومات عن الأصول غير المتداولة وطرق اهتلاكها ، وكذلك عن الاستثمارات المالية وكيفية تقييمها . فلا يغني ورودها كأرقام في القوائم المالية أن لا يتم الإفصاح عن أي معلومات تفيد أصحاب العلاقة بمتعلقات وصفية أو كمية عن هذه الأرقام بما يكفل اتخاذ قرارات هم على نحو سليم .

القيود على موثوقية المعلومات

1- التوقيت المناسب Time lines: تتعلق هذه الخاصية بضرورة أن يحصل مستخدمي المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات .

2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة Cost -Benefit: أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة - المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة .

3- الموازنة بين الخصائص النوعية Qualitative Characteristics Balancing: عند الموازنة بين الخصائص النوعية يتم ذلك بشكل شمولي ، بحيث يتم الموازنة بين الخصائص النوعية من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية .

4- الصورة الصحيحة والعادلة \ التمثيل العادل Fair Presentation: يتم عادة وصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة ، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز

المالي ، وتؤدي عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة الى وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية .
وبرأي الباحثين ان استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بمختلف أشكالها سوف يؤدي بلا شك الى نشوء الازمات الماليه في مختلف بقاع العالم المختلف مما يؤدي ايضا الى فقدان الثقة بموثوقيه وصدق القوائم الماليه من قبل شرائح المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

الدراسة الميدانية:

1 مجتمع الدراسة عينته:

ينكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات في الاردن والأكاديميين في بعض الجامعات الاردنية وكانت عينة البحث عينة عشوائية،اعتمد الباحثين في الدراسة الميدانية على المقابلات الشخصية بالإضافة الى استمارة الاستبانة بوصفها مصدرا مهما للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وتم تصميمها في ضوء أهداف وفرضيات البحث وتضمنت الاستبانة أولا مقدمة تعريفية بينت طبيعة الدراسة وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها، وثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسة بما يتناسب مع أهداف البحث واختبار فرضياته،وقسمت الأسئلة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة (الديمغرافية) والخاصة بعينة البحث،والمجموعة الثانية الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم ترتيب الأسئلة على مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط، وتم اختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها وكذلك مدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام معامل ارتباط **Gronbach-Alpha** وهو أسلوب إحصائي يبين مدى الاتساق والثبات والترابط بين متغيرات الدراسة ككل أو متغيرات جزئية واحدة تمثلها فرضية واحدة أو هدف واحد. وكانت قيمة معامل ارتباط **Gronbach-Alpha** وهي قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي،بعد ذلك تم إجراء تحليل لإجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وعلى اساس طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس ولأغراض التحليل تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1 - الوسط الحسابي منسوبا للقيمة العظمى لمقياس ليكرت،وتكون الدراسة مقبولة إذا

حازت على نسبة أعلى من 60%، أي عندما يزداد الوسط الحسابي عن 3 درجات من مساحة المقياس، بالإضافة إلى الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولي لإجابات أفراد العينة

2 - تحليل T (One Sample Test) لاختبار فرضيات البحث.

2. نتائج توزيع استمارة الاستبانة:

تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة وأسفرت نتائج التوزيع والفرز كما هو موضح بالجدول أدناه.

الجدول رقم (1) توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
الاستبيانات الموزعة	43	%100
الاستبيانات المستردة	43	%100
الاستبيانات غير المستردة	-	-
الاستبيانات القابلة للتحليل	43	%100

3. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات:

3-1 تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

3-1-1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	39	90.7
علوم مالية ومصرفية	3	7.0
ادارة اعمال	1	2.3
اقتصاد	0	0.0
اخرى	0	0.0
المجموع	43	100

يبين الجدول (1) ان تخصص المحاسبة كان الاكثر بين افراد عينة الدراسة اذ بلغت نسبة تخصص المحاسبة 90.7 وهذا يعطي مؤشر على أن الفئة المستبانة كانت لها خلفية علمية مؤهلة للإجابة على أسئلة الاستبانة وأن إجاباتهم تكون واقعية ولها مصداقية عالية بما يخص موضوع المحاسبة الإبداعية و الازمة المالية .

3-1-2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (2) أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
2.3	1	دبلوم كلية مجتمع فما دون
2.3	1	بكالوريوس
11.7	5	ماجستير
48.8	21	دكتوراه
34.9	15	شهادات مهنية
100	43	المجموع

يبين الجدول (2) إن مؤهل الدكتوراه والشهادات المهنية كانت الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة 48.8 لحمله الدكتوراه، و34.9 للشهادات المهنية، وهذا يدعم الإجابة على اسئلة الاستبانة بسبب كونهم يمتلكون المؤهلات العلمية والعملية المناسبة .

3-1-3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

جدول (3) أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
16.3	7	أقل من 5 سنوات
39.5	17	5 - 10 سنوات
25.6	11	10 - 15 سنة
18.6	8	أكثر من 15 سنة
100	43	المجموع

يبين الجدول (3) ان الخبرة 5 - 10 سنوات كان الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة 39.5 وهذا مما يعني احتكاك عينة الدراسة بالواقع العملي والمهني مما ينعكس ايجابيا على صحة ايجاباتهم على الاستبانة.

3-2 عرض البيانات واختبار الفرضيات:

3-2-1 نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الازمة المالية "

جدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الأولى

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية الإيراد لا تزال موضع الشك مزيف	4.02	0.80	80.4
3	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحده	3.79	0.56	75.8
4	نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة	4.67	0.61	93.4
5	الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	3.53	0.67	70.6
6	نقل الإيرادات الجارية إلى فترات مالية لاحقة	4.16	0.81	83.2
7	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترات المالية الحالية	3.42	0.85	68.4
	اساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	3.81	0.39	76.2

يبين الجدول (4) ان الفقرة الرابعة "تقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات الفرضية الأولى وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الازمة المالية اذ تحققت بمتوسط حسابي بلغت قيمته 4.67 وباهمية نسبية 93.4 وهي تقترب من التأكيد التام بينما كانت اقل فقرات هذا المجال هي الفقرة الثانية اذ تحققت بمتوسط حسابي 3.07 وباهمية نسبية بلغت 61.4 . وبلغ متوسط المتوسطات لفقرات الفرضية الأولى 3.81 وباهمية نسبية بلغت 76.2 . وهذا يدل ان عينة البحث ترى ان فقرات الفرضية الأولى تمثل اكثر اساليب المحاسبه الإبداعية المتبع والتي تؤثر في قائمه الدخل. وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وان هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بفقرات الفرضية الأولى والجدول رقم (10) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (5) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الأولى

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
اساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	3.81	0.39	13.57	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة أكبر من قيمة T الجدولية وفقرات الفرضية الأولى وهي معنوية عند مستوى 0.00. وهذا يعني أن عينة البحث ترى أن أساليب

دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والاساتذه الجامعيين)

المحاسبة الإبداعية تؤثر في قائمة الدخل ولها تأثير في ظهور الأزمة المالية. لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة 95%.

إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد يؤدي الى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الايجارات والرواتب والاعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات , وقد تؤدي الى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والالات التي تعد أصولا يحسم اهتلاكها على مدى طويل الأجل , في الوقت التي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا , وفي بعض الأحيان فان بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة , وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل . . اما برأي المستأين فأن اقل شيء مؤثر على قائمة الدخل بالنسبة لطرق المحاسبة الإبداعية هو تسجيل إيرادات مزيفة .

3-2-2 نتائج اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وظهور الازمة المالية"

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثانية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	الاصول الغير ملموسة : حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الاصول الغير ملموسة كالعلامات التجارية .	4.28	0.70	85.6
2	الاصول الثابتة : لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية	3.37	0.76	67.4
3	الاستثمارات المتداوله : يتم التلاعب في اسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الاوراق المالية	2.51	0.88	50.2
4	النقدية : لا يتم الاصحاح عن بنود النقد المقيدة	3.14	0.94	62.8
5	الذمم المدينة : التلاعب بها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	4.35	0.92	87.0
6	الاستثمارات طويلة الاجل : تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية	3.81	0.66	76.2
7	الاصول الطارئة : حيث يتم اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها	4.28	0.67	85.6
8	المطلوبات المتداولة : لا يتم ادراج الاقساط المستحقة من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات بهدف تحسين نسبة السيولة	4.02	0.60	80.4

د. طارق حماد المبيضين و د. أسامه عبد المنعم

81.8	0.89	4.09	مطلوبات طويلة الاجل : الحصول على قروض طويلة الاجل قبل اعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الاجل لتحسين نسبة السيولة	9
87.0	0.53	4.35	المخزون: تضمينه ببطء راكمه ومقادمة بالاضافة الى التلاعب في اسعار التقييم	10
82.8	0.74	4.14	حقوق المساهمين : اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدل من معالجته ضمن الارباح المحتجزة	11
77	0.44	3.85	اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي	

يبين الجدول (6) ان الفقرة الخامسة للتلاعب بالذمم المدينة تمثل أكثر الأساليب الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وهذا التلاعب يمكن إن يكون عن طريق عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو تضمين قيم حسابات المدينة ذمما مدينة لاطراف ذات صلة أو شركة تابعة . أو يكون التلاعب ناتجا عن أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة من تصنيف الذمم طويلة الأجل على انها اصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة و حققت هذه الفقرة وسط حسابي بلغ قيمته 4.35 وبأهمية نسبية 87.0. اما اقل الفقرات تأثيرا حسب رأي عينة البحث هو التلاعب بالاستثمارات المتداولة حيث حققت هذه الفقرة وسط حسابي 2.51 وبأهمية نسبية بلغت 50.2. وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرصية الثانية مجتمعة 3.85 وبأهمية نسبية بلغت 77. وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثانية أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الثانية والجدول رقم (7) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (7) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثانية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي	3.85	0.44	12.56	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة أكبر من قيمة T الجدولية وفقرات الفرضية الأولى وهي معنوية عند مستوى 0.00 وهذا يعني أن عينة البحث ترى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر في قائمة المركز المالي ولها تأثير في ظهور الأزمة المالية. لذا تقبل الفرضية الثانية بمستوى ثقة 95%.

3-2-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الازمة المالية"
جدول (8) (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثالثة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية او نفقات تمويلية .	3.91	0.48	78.2
2	دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية	3.65	0.61	73.0
3	التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب.	4.23	0.78	84.6
4	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بإزالة البنود الغير متكررة	3.19	0.96	63.8
	اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية	3.74	0.57	74.8

يبين الجدول (8) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الازمة المالية وباستعراض قيم الترتيب يتبين ان الفقرة الثالثة قد احتلت الترتيب الاول بين الفقرات وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الازمة المالية وتتمحور في التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بالتهرب جزئيا من دفع الضرائب وهذا قد يعود الى عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية على سبيل المثال تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية أو بعض المعدات من الدخل الصافي اثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية , وكذلك تتم اضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل اثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية أي يتم خصم التأثيرات

د. طارق حماد المبيضين و د. أسامه عبد المنعم

الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية ، وحققت هذه الفرة وسط حسابي بلغ قيمته 4.23 وباهمية نسبية 84.6. اما الاقل تأثيرا على قائمة التدفقات النقدية التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بازالة البنود الغير متكررة، وحققت الفقرة وسط حسابي 3.19 وباهمية نسبية بلغت 63.8 ،وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية ككل 3.74 وباهمية نسبية بلغت 74.8. وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثالثة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الثالثة الجدول رقم (9) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (9) اختبار One Sample T-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية	3.74	0.57	8.51	0.000	رفض

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولجميع متغيرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى 0.00. لذا تقبل الفرضية الثالثة بمستوى ثقة 95%.

3-2-4 نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة " توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الازمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لاتباع اساليب المحاسبة الابداعية من قبل ادارات الشركات والمنظمات . جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الرابعة

التسلسل	الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	عدم التمثيل الصادق للعمليات والإحداث المالية التي حدثت في الشركة والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية .	3.63	0.69	72.6
2	عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بشكلها القانوني	4.47	0.67	89.4
3	عدم الحيادية عند إعداد المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية	4.28	0.67	85.6
4	عدم الاحتياط عند إعداد القوائم المالية لكل من العناصر الغير مؤكده كالأصول والمطلوبات	3.86	0.52	77.2
5	عدم تكاملية المعلومات المعروضة لكل بند من بنود القوائم المالية	3.42	0.66	68.4
	اساليب المحاسبة الابداعية وفقدان الموثوقية	3.93	0.46	78.6

دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والاساتذه الجامعيين)

يبين الجدول (10) ان الفقرة الثانية" عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بشكلها القانوني" قد احتلت الترتيب الاول بين الفقرات وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال علاقة اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة بفقدان الموثوقية بالبيانات المالية اذ حققت وسط حسابي بلغت قيمته 4.47 وباهمية نسبية 89.4 فقد رأت الفئة المستبناة لا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانوني ولكن في ذات الوقت تكون هذه المعلومات غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة على سبيل المثال تصنيف الاستثمارات لدى الشركات مرتبط بنية الشركة من اقتناء الاستثمار هل للمتاجرة أو متاحة للبيع لذا يجب ان يتطابق عرضها في الميزانية مع نية الشركة بتصنيفها أي يجب الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات وليس الاكتفاء بشكلها القانوني فقط، اما اقل الفقرات تأثيرا برأي المستبانين هي الفقرة الخامسة "عدم تكاملية المعلومات المعروضة لكل بند من بنود القوائم المالية اذ حققت وسط حسابي 3.42 وباهمية نسبية بلغت 68.4، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل 3.93 . وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الرابعة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الرابعة الجدول رقم (11) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (11) اختبار One Sample T-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
اساليب المحاسبة الإبداعية والعدم الموثوقية	3.93	0.46	13.33	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة أكبر من قيمة T الجدولية ولجميع متغيرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى 0.00، لذا تقبل الفرضية الرابعة وبمستوى ثقة 95% .

3-2-5 نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

فرضية البحث" توجد فروقات ذات دلالات احصائية بين اجابات افراد العينة فيما يتعلق بتاثير اساليب المحاسبة الابداعية في ظهور الازمة المالية".

جدول (12) نتائج اختبارات الفرضية الخامسة

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبارات للعينات المستقلة لمجالات الدراسة بين الاكاديميين والمدققين

المجال	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل	اكاديمي	3.75	0.53	1.02	0.313	قبول
	مدقق	3.87	0.18			
اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي	اكاديمي	3.71	0.55	2.17	0.036	رفض
	مدقق	3.99	0.26			
اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية	اكاديمي	3.45	0.67	3.72	0.001	رفض
	مدقق	4.02	0.25			
اساليب المحاسبة الابداعية وانعدام الموثوقية	اكاديمي	4.00	0.60	0.97	0.335	قبول
	مدقق	3.86	0.26			
اساليب المحاسبة الابداعية ككل	اكاديمي	3.73	0.46	1.93	0.060	قبول
	مدقق	3.94	0.20			

يبين الجدول (12) تبين نتائج اختبار T للعينات المستقلة لمجالات الدراسة بين الاكاديميين والمدققين ان مستوى الدلالة المحسوب كان اقل من 0.05 فيما يتعلق باساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي واساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين راي الاكاديميين والمدققين فيما يتعلق بهذه الفقرات وبالتالي تقبل فرضية البحث على هذين الاسلوبين بحيث كانت الدلالة لصالح فئة المدققين الذين كانت متوسطات استجاباتهم اكبر من متوسطات استجابات الاكاديميين، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية على باقي اساليب المحاسبة الابداعية واساليب المحاسبة الابداعية ككل بين الاكاديميين والمدققين وذلك لان مستوى الدلالة المحسوب كان اكبر من القيمة 0.05، مما يعني رفض الفرضية الخامسة بالمجمل وبمستوى ثقة 95% .

النتائج :

1- ان اساليب المحاسبة الابداعية بانواعها المختلفة تعتبر المصدر الاساسي لنشوء الازمات المالية العالمية فقد يكون التلاعب بقصد تظليل المستثمر الحالي والمتوقع يتمحور في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية مما قد يفقد المستثمر من موثوقيته بصدق المعلومات المعروضة فيها .

- 2- ان اكثر الاساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمحور في بند المدينون بهدف اخفاء أي ديون متعثرة او معدومة للوصول الى نتيجة تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو بهدف اجراء اخطاء متعمدة في تصنيف تلك الحسابات بهدف تحسين سيولة الشركة أو المشروع .
- 3- ان اكثر الاساليب المحاسبة الابداعية التي تؤدي الى نشوء الازمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة الدخل) وتتمحور في نقل المصاريف الجارية الى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة .
- 4- ان اكثر الاساليب المحاسبة الابداعية التي تؤدي الى نشوء الازمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة التدفقات النقدية) ناتجة عن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب .
- 5- إن فقدان موثوقية البيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي إلى الأزمة المالية هو عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بالشكل القانوني .

التوصيات :

- 1- ضرورة ان يولي اساتذة الجامعات اختصاص المحاسبة والمحاسبين القانونيين بأهمية التعرف على أساليب وممارسات المحاسبة الابداعية والتي تؤدي الى نشوء الأزمات المالية العالمية وفقدان الموثوقية في المعلومات الصادرة عن أي شركة أو مشروع نتيجة لاستخدام تلك الممارسات .
- 2- ضرورة إصدار تشريعات وأنظمة تتدفع الشركات الأردنية المساهمة العامة إلى فصل بين الملكية والإدارة الأمر الذي يساعد المحاسبين القانونيين على منحهم المزيد من الاستقلالية والقوة والجراءة في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.
- 3- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات لتوعية المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق بموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها في نشوء الأزمات المالية العالمية.
- 4- ضرورة تركيز الجهات المسؤولة عن مهنتي المحاسبة والتدقيق على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز لرفع السلوك الأخلاقي بهذه المهنة وتجنب الممتهنين لها من عدم الوقوع في ممارسات المحاسبة الإبداعية مع بيان العقوبات والمسؤوليات نتيجة إتباع هذه الأساليب .

5- ضرورة حرص المحاسبين القانونيين على الالتزام بإظهار المعلومات الدقيقة لأي شركة يقومون بعملية تدقيقها متبعين عن أي تحيز أو تؤثر بالإدارات الخاصة بهذه الشركات مما يعني ضرورة توفر صفة الموثوقية بهذه البيانات.

المصادر والمراجع

الكتب

- الحملاوي , محمد ،(1993) ، إدارة الأزمات : تجارب محلية وعالمية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام .
- الرازم، عز الدين ،(1995) ، التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات ، ط1 دار الخواجا ، عمان ، الاردن .
- مطر، محمد، (2008). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**. دار وائل للنشر، ط10، عمان، الأردن.

بحوث ومؤتمرات :

-البصيري ، فهد محسن ، (2009) ، مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، من 13 - 14 آذار جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان .

-الخشراوي ، علي محمود و الدوسري ، محسن ناصر ،(2008) ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها ، ديوان المحاسبة ، عمان ، الأردن .

-الربيعي ،حاكم محسن (2008) " إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة" لملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة/الجزائر، .
السيوطي، سلامة موسى (2005) "إعادة بناء الثقة في البيانات المالية المنشورة" ،مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين ،العدد 21-22 ،أكتوبر .

-صيام ،وليد زكريا ،(2009) ، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 42 ، الشهر 7 .

-العمري،غسان (2008) " التمكين كمدخل لتحسين إدارة الأزمات في العنف الطلابي في الجامعات"، لملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة/الجزائر .

- مطر ، محمد و الحلبي ، ليندا حسن ، (2009) ، دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، للفترة من 10 -11 نوفمبر ، الزرقاء - الأردن .

مصادر الانترنت :

اليوسف ،نورة عبد الرحمن، (2008) " أسباب الأزمة المالية العالمية"

<http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html>

علوش، إبراهيم ، (2008) ، الأزمة المالية وأسبابها.

<http://biochemistry.1fr1.net/montada-f5/topic- t155.html>

المصادر الأجنبية :

Books :

Kieso D., Weygand J., (2009), Intermediate Accounting, 13th edition, John Wiley and Sons.

- Mulford, C. E. Comisky, (2002). **The Financial Numbers Game**, John Wiley & Sons, Inc.

Articles :

- . Amat. O, Gowthorpe C, (2004), Creative Accounting Nature, Incidence and Ethical Issues,

Journal of Economic Literature Classification: M41.

-Shaw,K, (2003), Corporate Disclulsune Quality , Earning Management and Earning Timelines, **Journal of Business Research**, Vol-56, Issue 12,Dec

Websites :

Desai. H, Hogan C, Wilkins. M, (2003), **The Reputational Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover**, Working paper, M41.

Available in: www.ssrn.com

- KPMG,(2007),IFRS:an overview international financial reporting standards – august .
www.KPMG.com

Nicolas ,Véron , (2008)," Fair Value Accounting Is the Wrong Scapegoat for This Crisis ",
<http://www.sec.gov/comments/4-560/4560-3.pdf>

- Oliveras. E, Amat. O, (2003). **Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain**, University of Pompous Fabra, Economics and Business working paper No. 732. available in www.upf.edu.
- Rabin CE, (2004) **“Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting**, University of the Witwatersers. available in www.soa.wits.ac.za